صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

إحصاءات مالية الحكومة
في الدول العربية

جمال قاسم حسن د. محمد اسماعيل

الإجتماع العاشر لمبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"
أمانة اللجنة الفنية

صندوق النقد العربي
2023

© صندوق النقد العربي 2023

حقوق الطبع محفوظة

يُعد أعضاء الدائرة الاقتصادية، وأعضاء الدوائر الفنية الأخرى بصندوق النقد العربي دراسات اقتصادية، وأوراق بحثية يصدرها الصندوق، وينشرها على موقعه الإلكتروني. تتناول هذه الإصدارات قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرةً عن وجهة نظر مؤلفي الدراسة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسة أو ترجمتها او إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير
بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب 2818، أبو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة

هاتف: 6171552 2 971+

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

الموقع الإلكتروني: https://www.amf.org.ae

المـحتوى

تمهيد..... 1

1. دليل إحصاءات مالية الحكومة المُطبق في الدول العربية 1

2. التنسيق بين الهياكل الإحصائية الوطنية المنتجة للبيانات 3

3. تقييم جودة إحصاءات المالية العامة والتعاون مع المؤسسات في مجال إنتاج ونشر البيانات 4

4. الإطار القانوني لتنظيم عملية إنتاج وجمع بيانات الدين العام..... 5

5. التحديات في اعداد المنهجيات في الدول العربية 6

6.الاستبيان 7

تمهيد

في إطار الإستعداد للإجتماع العاشر لمبادرة الإحصاءات العربية "عربستات" تم اعداد هذه الدراسة التي تسلط الضوء على أحدث دليل لإحصاءات مالية الحكومة المطبق في الدول العربية، والتحديات التي تواجه الدول العربية عند إعداد إحصاءات مالية الحكومة، وطرق التنسيق مع بقية الهياكل الإحصائية .

وفي ظل حرص أمانة اللجنة الفنية لمبادرة "عربستات" إلى التعرف على الدليل والمنهجيات الإحصائية المطبقة في الدول العربية والتي تشمل الحسابات القومية وإحصاءات مالية الحكومة والإحصاءات النقدية والمالية، أعد صندوق النقد العربي استبياناً حول مدى التقدم في تطبيق الأدلة والمنهجيات الإحصائية الدولية. إضافة إلى التعرف على الإجراءات التي قامت بها الدول تمهيداً للانتقال إلى أحدث الأدلة والمنهجيات خاصة فيما يتعلق بإحصاءات مالية الحكومة، والجهات المسؤولة عن إنتاج البيانات الإحصائية في الدول العربية.

1. دليل إحصاءات مالية الحكومة المُطبق في الدول العربية

تُشير ردود الدول العربية إلى تباين في تطبيق الأدلة والمنهجيات الإحصائية، حيث اتخذت بعض الدول إجراءات ساعدتها على الإنتقال إلى أحدث الأدلة والمنهجيات الدولية، جدول (1).

جدول (1) : دليل إحصاءات مالية الحكومة المطبق في الدول العربية

الدول العربية	إحصاءات مالية الحكومة (لعام)
الأردن	2014
الإمارات	2014
البحرين	2001
تونس	2001
الجزائر	2001
جيبوتي	2014
السعودية	2014
السودان	2001
العراق	2014
عُمان	1986
فلسطين	2001
قطر	2014
الكويت	2001
لبنان	2001
ليبيا	2001
مصر	2001
المغرب	2001
اليمن	2001

المصدر: صندوق النقد العربي، (2023). " تقرير استبيان الأدلة والمنهجيات الإحصائية في الدول العربية"، الاجتماع العاشر لمبادرة عربستات.
مبادرة عربستات، اجتماعات عربستات السابقة، تقرير"الادلة والمنهجيات الإحصائية في الدول العربية".

نستعرض في هذا الجزء، ردود وزارات المالية التي قامت بإستيفاء الاستبيان، وهي الأردن، والإمارات، والبحرين، والسعودية، وفلسطين، واليمن، وقد جاءت الردود على النحو التالي:

الأردن، يطبق دليل إحصاءات مالية 2014، ويتم التنسيق مع كل من أمانة عمان الكبرى والبلديات ومؤسسة الضمان الإجتماعي وذلك للحصول على بيانات ربعية وشهرية لكل من المالية العامة، والدين العام، حيث يتم التنسيق من خلال البريد الإلكتروني والهاتف بشكل دائم. وقد أشار المعنيين عن وجود تعاون مع صندوق النقد العربي والدولي لتدريب تدريب الكوادر المكلفة بإعداد إحصاءات مالية الحكومة والدين العام والاقتصاد الكلي

الإمارات، يطبق دليل إحصاءات مالية 2014، وقد تم تشكيل فريق فني على مستوى الدولة لإعداد البيانات ومتابعة التطورات المتعلقة بجودة البيانات، وتدريب أعضاء الفريق الفني على اطار دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، والممارسات العملية لجمع ونشر البيانات، إضافة إلى إطلاق نظام بوابة الإمارات لإحصاءات مالية الحكومة لجمع واعداد تقارير إحصاءات مالية الحكومة إلكترونيا. كما تعمل الإمارات ضمن استراتيجية مستقبلية لتحسين مستوى جودة وشمولية إحصاءات مالية الحكومة، أهم ملامحها متابعة التغيرات في الهيكليات الحكومية بشكل مستمر وتحديث قوائم تغطية البيانات، وخطة سنوية لتطوير أنظمة الربط الالكتروني مع الجهات حسب أفضل المعايير الدولية.

البحرين، يطبق دليل إحصاءات مالية الحكومة 2001، حيث تم اعتماد العديد من الإجراءات من أجل تطوير إحصاءات مالية الحكومة، منها : تدريب الموظفين المعنيين على طريقة إعداد التقارير الإحصائية ومعرفة الفروقات بين الدليل المتبع حالياً ودليل 2014، وتعريف الموظفين المختصين بالتغيير وتدريبهم على إعداد التقارير وفقاً لدليل 2014. إضافة إلى إجراء موائمة بين بنود الميزانية مع البنود المستخدمة في تقارير إحصاءات مالية الحكومة، وربطها بشكل الكتروني من خلال النظام المالي المركزي الذي تشرف عليه وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

فيما يتعلق بالتنسيق بين الهيئات المختلفة لمعالجة التحديات القائمة عند إنتاج وجمع بيانات مالية الحكومة، فقد تم الإشارة إلى التنسيق المستمر من خلال التواصل مع جميع الإدارات الخاصة بالمعلومات المالية في التقارير والتأكد من صحة المبالغ والتصنيفات في التقارير الإحصائية. من جانب آخر، أشارت وزارة المالية والاقتصاد الوطني إلى التعاون المستمر مع صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي في العديد من المجالات.

السعودية، تتطبق دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، فقد أشارت وزارة المالية بأنه يتم العمل على عقد برامج تدريبية للفريق المعد لإحصاءات مالية الحكومة، أضافة إلى أتمته طريقة جميع البيانات والجداول الإحصائية. من جانب التنسيق مع بقية الهياكل الإحصائية، فيتم من خلال اللجان المشكلة والفرق الفنية المختصة في هذا المجال، التي تقوم بتحديد التحديات والعمل على معالجتها، وكذلك تبادل بيانات الدين من قبل المركز الوطني لإدارة الدين بشكل ربعي لكل من وكالات وزارة المالية (وكالة الحسابات ووكالة السياسات الكلية) والبنك المركزي السعودي وبشكل شهري بصفحة الموقع الرسمي للمركز الوطني لإدارة الدين.

فلسطين، يطبق دليل إحصاءات مالية الحكومة 2001، وتعمل وزارة المالية للإنتقال إلى دليل مالية الحكومة 2014 وقد بلغت نسبة الإنجاز 70 في المائة، فقد قامت تطوير برنامج يساهم في تحسين ادخال وانتاج البيانات وربطه مع كافة البرامج المستخدمة داخل وزارة المالية في احتساب الإيرادات والنفقات والموازنة. إضافة إلى تقوية برامج ادارة المشاريع وتطوير نظام شراء خاص بالحكومة وربطه مع النظام الحالي.

اليمن، يطبق دليل إحصاءات مالية الحكومة 2001، فقد تمت الإشارة لجهود تطوير إحصاءات مالية الحكومة، تشمل تبني الحكومة تطوير وحوكمة المالية العامة. إضافة إلى إستكمال متطلبات العمل بالصيغة الدولية الموحدة لاحصاءات مالية الحكومة 2001، وذلك تمهيداً للانتقال وتطبيق دليل احصاءات مالية الحكومة 2014 على المدى المتوسط. فيما يتعلق بالتنسيق مع بقية الهياكل الإحصائية، فيتم من خلال مخاطبة الجهات برفع البيانات الى وزارة المالية عن طريق تطبيق الاكسل وفق نماذج مُعده مسبقاً ، بعد ذلك تقوم الوزارة بحسب قطاعاتها المختلفة بالتدقيق والجمع.

من جانب آخر، تعمل الوزراة ضمن استراتيجية تتضمن تخطيط وإعداد موازنة متكاملة وفعالة للإنفاق العام وتحسين شفافية التقارير المالية الحكومية، والرقابة الداخلية والخارجية الفعالة، إضافة إلى بناء نظام إدارة معلومات مالية للحكومة متكامل، وتطوير وبناء قدرات الكوادر البشرية.

2. التنسيق بين الهياكل الإحصائية الوطنية المنتجة للبيانات

نستعرض بعض أوجه التنسيق بين وزارات المالية والهياكل الإحصائية في الدول العربية:

- التنسيق بين وزارة المالية والهياكل الإحصائية، يتم عبر الاتصال الالكتروني أو عن طريق الهاتف أو التبادل المباشر للمعطيات .
- عقد اجتماعات ولقاءات بين الهياكل الإحصائية الوطنية المنتجة للبيانات دورياً.
- من خلال لجنة تنسيقية، تتكون من أعضاء للجهاز الإحصائي وبقية الهياكل الإحصائية، بحيث يتم الارتباط مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بالوزارات وعن طريق لجان التنسيق.
- الاتصال والتعاون المؤسساتي وإبرام بروتوكولات واتفاقيات التعاون لتبادل بيانات مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بين الهياكل الإحصائية.
- التنسيق من خلال اللجنة العليا لتنسيق العمل الإحصائي المشترك، التي تتكون من المدراء العامين في الهياكل الإحصائية الوطنية، حيث يتم من خلال اللجنة الاحصائية الفنية الوطنية، بحث المشاريع المشتركة ووضع خطط التنفيذ ومناقشة كل المتطلبات الفنية وتشكيل فرق عمل وطنية متخصصة حسب المواضيع والمشاريع الإحصائية إذا استلزم الامر لذلك.

3. تقييم جودة إحصاءات المالية العامة والتعاون مع المؤسسات في مجال إنتاج ونشر البيانات

نستعرض فيما يلي جودة الاحصاءات في الدول العربية، حيث يشير رقم من 1 (أقل مستوى جودة) إلى 5 (أعلى مستوى جودة)، فيما يلي ملخص بتقييم جودة الإحصاءات للدول العربية التي قامت بإستيفاء الإستبيان:

البنود	الأردن	الإمارات	البحرين	السعودية	فلسطين	اليمن
موثوقية البيانات	4	4	5	..	4	3
شمولية البيانات	4	4	4	..	3	2
الأهمية بالنسبة للمستفيدين	4	4	4	..	3	1
اعتماد المنهجيات والمعايير الدولية	4	5	4	5	4	2
مراعاة الجدول الزمني للنشر	5	3	4	4	4.5	1
تعريف ووصف البيانات المنشورة	4	3	3	5	4	2
دورية البيانات	4	3	4	5	4.5	3
توفر البيانات حسب القطاعات	4	4	4	5	..	2
توفر البيانات حسب النوع الاجتماعي	3	3	3	4	..	1
حداثة البيانات	3	4	3	5	4.5	1

فيما يتعلق بالتعاون مع المؤسسات الاقليمية والدولية حول إحصاءات مالية الحكومة، نلخصها كما وردت من وزارات المالية في الدول العربية بالجدول التالي:

الدولة	هل يوجد تعاون	طبيعة التعاون مع المؤسسات
الأردن	نعم	تعاون مع صندوق النقد العربي والدولي في العديد من المجالات منها تطوير وتدريب الكوادر البشرية.
الإمارات	نعم	تعاون مع صندوق النقد العربي والدولي.
البحرين	نعم	تعاون مع صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي في العديد من المجالات.
السعودية	نعم	تعاون مع صندوق النقد الدولي، وتتضمن المجالات في البنود التالية: -الاشتراك بالكتاب الإحصائي السنوي(GFS Yearbook) -الاشتراك بالمعيار الخاص لنشر البيانات(SDDS) -العمل على مبادرة فجوة البيانات المنثقبة من مجموعة العشرين (DGI)
فلسطين	نعم	تعاون مع صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي في العديد من المجالات.
اليمن	نعم	مع صندوق النقد العربي والدولي لتطوير الكوادر العاملة في وزارة المالية.

4. الإطار القانوني لتنظيم عملية إنتاج وجمع بيانات الدين العام

فيما يتعلق بالإطار القانوني المُتعلق بإحصاءات الدين العام بشكل عام، فقد أشارت وزارات المالية في الدول العربية على مايلي :

الأردن، يوجد إطار قانوني، يتم من خلاله تحديد شروط الإقتراض الداخلي للحكومة المركزية والموازنة عن طريق السندات، يعتمد الأردن ايضاً دليل إحصاءات الدين العام والخارجي الصادرة عن صندوق النقد الدولي. من جانب آخر، يتم إتاحة بيانات شهرية حول الدين بحسب الجهة المقترضة، وبحسب الأدوات المالية المُصدرة كسندات، والصكوك، والقروض، والدين بحسب عملات الإصدار، وإحصاءات الدين المضمون من الحكومة. إضافة إلى إتاحة بيانات ربعية حول الدين بحسب آجال الاستحقاق.

الإمارات، يوجد إطار قانوني يدعم وينظم عملية انتاج وجمع بيانات الدين العام الصادر بمرسوم اتحادي في عام 2018، ويتضمن القانون أيضا تحديد لشروط وأدوات الإقتراض. يعتبر مكتب أدارة الدين العام الجهة المعنية باعداد ونشر البيانات المتعلقة بإحصاءات الدين العام، كما أن وزارة المالية هي الجهة المعنية عن تنسيق ونشر إحصاءات الدين الداخلي والخارجي وإجمالي الدين العام.

البحرين، يوجد إطار قانوني لعملية إنتاج وجمع بيانات الدين العام، وذلك استنادا لاحد القرارات ذات العلاقة والصادر عن مجلس الورزاء في عام 2007، بشأن الموافقة على انضمام مملكة البحرين للمعيار العام لنشر البيانات والتي تتضمن نشر بيانات حول الدين العام، حيث يتم التنسيق المستمر بين الجهات المعنية لتقديم البيانات المطلوبة بشكل دوري.

السعودية، يوجد إطار قانوني، ويتم تبادل بيانات الدين من قبل المركز الوطني لإدارة الدين بشكل ربعي لكل من وكالات وزارة المالية (وكالة الحسابات ووكالة السياسات الكلية) والبنك مركزي السعودي وبشكل شهري بصفحة الموقع الرسمي للمركز الوطني لإدارة الدين. أصدر مرسوم الميزانية العامة لعام 2022، ومن سمات هذا المرسوم :

- إصدار أدوات الدين والاقتراض والتمويل بجميع صوره.
- السحب من حساب الاحتياطي العام للدولة .
- الموافقة على الاقتراض الخاص بالجهات الحكومية الملحقة ميزانيتها بالميزانية العامة للدولة.
- دعم الجهات الحكومية غير الملحقة ميزانيتها بالميزانية العامة للدولة عند اقتراضها بإصدار الضمانات الداعمة.
- اصدار الضمانات الصريحة والضمنية.

فلسطين، يوجد إطار قانوني يدعم وينظم عملية انتاج وجمع بيانات الدين العام يشمل أيضا تحديد سقف الدين العام صادر في عام 2005، وجاري العمل حالياً على مراجعة وتعديل قانون الدين العام. من جانب آخر تعتبر دائرة الدين العام التابعة لوزارة المالية الجهة المعنية لنشر وتنسيق إحصاءات الدين العام الداخلي والخارجي. فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة لتبادل بيانات الدين العام مع دائرة الدين العام، فيتم ذلك من خلال

المراسلات بين الجهات خارج الحكومة المركزية ونظام محاسب مركزي متوفر لبيانات الحكومة المركزية، حيث يتم نشرها بشكل دوري.

اليمن، يوجد إطار قانوني لعملية انتاج بيانات الدين العام صادر في عام 1995، فيما يتعلق بالإجراءات المطبقة لتبادل بيانات الدين العام بين الهيئة الرئيسة المكلفة بإعداد البيانات والهيئات الأخرى المنتجة لبيانات الدين العام ، فيعمل حالياً للربط الشبكي بين وزارة المالية والبنك المركزي اليمني ووزارة التخطيط والتعاون الدولي.

5. التحديات في اعداد المنهجيات في الدول العربية

فيما يتعلق بالتحديات المُتعلقة بإحصاءات مالية الحكومة ، فقد أشار المعنيين في وزارات المالية بالدول العربية إلى اختلاف في طبيعة التحديات التي تواجهها، وتتمثل أبرز هذه التحديات بالنقاط التالية:

1. نقص الموارد البشرية المؤهلة، وتحديث الأنظمة وقواعد البيانات.
2. تأخر وصول البيانات من الجهات المعنية باستيفاء الاستبيانات المعدة لذلك، وكذلك باستيفاء متطلبات عملية الربط الإلكتروني للبيانات المطلوبة في النظام.
3. تحديات تتعلق بالتصنيفات الاقتصادية حسب دليل إحصاءات مالية الحكومة.
4. إختلاف النظام المحاسبي (النظام النقدي المعدل) عن النظام المحاسبي الموصي به في إحصائيات المالية الحكومية (نظام الاستحقاق).
5. جمع وتحديد البيانات من الجهات خارج الميزانية.
6. إختلاف الأنظمة المالية والمبادئ المحاسبية لدى الجهات والحكومات المختلفة مما يتطلب جهدا في اعداد الموائمات والتوحيد.
7. تغير أعضاء الفريق الفني على مستوى الدولة، مما يتطلب تدريب جديد لفرق العمل الجديدة.

6.الاستبيان

تقديم

في إطار الاستعداد للاجتماع العاشر للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية "عربستات" المُزمع انعقاده خلال الفترة (8-9) نوفمبر 2023، يسعى صندوق النقد العربي إلى التعرف على أحدث المستجدات المتعلقة بتطبيق الأدلة والمنهجيات الإحصائية خاصةً الدولية فيما يتعلق بالحسابات القومية، والإحصاءات النقدية والمالية، وإحصاءات مالية الحكومة، وإحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ونظام نشر البيانات.

في هذا الإطار، أعد الصندوق استبياناً للوقوف على الوضع الحالي لمدى تطبيق جهاز الإحصاء ووزارة المالية والبنك المركزي للأدلة والمنهجيات الإحصائية الدولية، إضافةً إلى التعرف على استراتيجيات في مجال إنتاج ونشر البيانات، بهدف وضع برامج العمل المناسبة التي تخدم أهداف مبادرة الإحصاءات العربية من خلال تقديم المشورة والمعونة الفنية لتعزيز قدرات الكوادرالفنية في الدول العربية.

في ضوء ما سبق، يُرجى الإيعاز للزملاء المختصين استيفاء الاستبيان وإعادة إرساله إلى قسم الدراسات والإحصاء بالدائرة الاقتصادية بصندوق النقد العربي من خلال البريد الإلكتروني: STAT@amfad.org.ae، في موعد غايته **15 ابريل 2023**. في حال وجود أي استفسارات لدى الزملاء المختصين، يرجى التواصل مع السيد جمال قاسم من خلال الهاتف رقم: 97126171459+ والبريد الالكتروني أعلاه.

الدولة: ----------

اسم مستوفي الاستبيان: ----------

الوظيفة: ----------

الهاتف الثابت:----------**الهاتف المحمول**:----------

البريد الإلكتروني الرسمي:----------

---

1. ما الإصدار المطبق حالياً من إحصاءات مالية الحكومة؟

☐ دليل إحصاءات 1986
☐ دليل إحصاءات 2001
☐ دليل إحصاءات 2014

2. ما الإجراءات التي تم اتخاذها من أجل تطوير إحصاءات مالية الحكومة؟

---

3. في حالة عدم تطبيق دليل 2014، ما الاجراءات المخطط تنفيذها للانتقال إلى الدليل الأحدث لمالية الحكومة؟

ما التحديات التي تواجه وزارة المالية بصفة عامة عند إعداد إحصاءات مالية الحكومة؟

---

4. كيف يتم التنسيق بين الهيئات المختلفة لمعالجة التحديات القائمة عند إنتاج وجمع بيانات مالية الحكومة؟

---

5. هل هناك خطة أو استراتيجية مستقبلية لتحسين مستوى جودة وشمولية إحصاءات مالية الحكومة؟ (يرجى ذكر أهم محاورها باختصار)؟

---

6. هل يوجد إطار قانوني يدعم وينظم عملية انتاج وجمع بيانات الدين العام؟

نعم ☐ لا ☐

في حال كانت الإجابة بـ (نعم)، يرجى ذكر سنة الإصدار وآخر سنة تم فيها التحديث، وأهم سمات القانون من حيث تحديد المسؤوليات والاستجابة لطلب البيانات والإفصاح عنها والمساءلة.

---

7. ما الإجراءات المطبقة لتبادل بيانات الدين العام بين الهيئة الرئيسة المكلفة بإعداد البيانات والهيئات الأخرى المنتجة لبيانات الدين؟

---

8. هل هناك تعاون مع المؤسسات الإقليمية و/أو الدولية في مجال إنتاج ونشر إحصاءات المالية العامة؟

نعم ☐ لا ☐

9. إذا كانت الإجابة بـ (نعم)، تلك المؤسسات وما طبيعة التعاون معها ؟

---

10. إذا كانت الإجابة بـ (نعم)، تلك المؤسسات وما طبيعة التعاون معها ؟

---

11. ما تقييمكم لجودة الاحصاءات الصادرة عن الدوائر الإحصائية في بلدكم، الرجاء اختيـــار رقم من 1 (أقل مستوى جودة) إلى 5 (أعلى مستوى جودة)؟

- موثوقية البيانات ☐
- شمولية البيانات ☐
- الأهمية بالنسبة للمستفيدين ☐
- اعتماد المنهجيات والمعايير الدولية ☐
- مراعاة الجدول الزمني للنشر ☐
- تعريف ووصف البيانات المنشورة ☐
- التنسيق بين الهياكل الإحصائية ☐
- الاستفادة السجلات الإدارية ☐
- دورية البيانات ☐
- توفر البيانات حسب القطاعات ☐
- توفر البيانات حسب الفئات الاجتماعية ☐
- توفر البيانات حسب النوع الاجتماعي ☐
- حداثة البيانات ☐

12. برجاء الإشارة إلى أية جوانب أخرى ذات أهمية ولم يتطرق اليها الاستبيان؟

نشكركم على تعاونكم في استيفاء الاستبيان

صندوق النقد العربي